

## إسرائيليون بالإمارات للتجسس على قطر وإيران

السبت 19 أكتوبر 2019 11:12 ص

يعمل ضباط وجنود من جيش الاحتلال الاسرائيلي، بعد أن أنهوا خدمتهم في وحدة استخبارات مختصة بـ"السايبير"، في ميدان تطوير أدوات هجومية إلكترونية داخل الإمارات ولصالحها، بهدف التجسس على قطر وإيران.

وكشف محرر الشؤون الاستخباراتية في صحيفة "يديעות أحرونوت" العبرية "رونين بيرغمان"، أن عددا غير قليل من خريجي الوحدات الاستخباراتية المتطورة جدا في الجيش الإسرائيلي، مثل الوحدة 8200 السرية، يعملون لصالح شركات وجهات خاصة بينها الإمارات مقابل مبالغ فلكية.

ونقل "بيرغمان" عن ضابط إسرائيلي سابق محبوب الهوية يدعوه (أ)، أن معدل الراتب الذي تدفعه أبوظبي، هو مليون دولار للضابط الواحد.

وأشارت الصحيفة، إلى شركة "دارك ماتير"، التي تعتبر الذراع التجارية لقسم "السايبير" في المخابرات الإماراتية، والتي تستخدم ضباطا إسرائيليين في الاحتياط.

ولفتت الصحيفة، إلى وجود شركة تجسس إسرائيلية خاصة، مهمتها التعقب واختراق الهواتف المحمولة وتطبيقاتها المختلفة بواسطة برمجة "بيغاسوس"، بهدف مساعدة دول الاستبداد على ملاحقة المعارضين والصحفيين وناشطي حقوق الإنسان.

ووأوضح أن بيع تلك التقنيات الإسرائيلية للإمارات للتجسس على قطر وحزب الله وإيران وتنظيم "الدولة الإسلامية"، مقابل عشرات ملايين الدولارات، تضاف إليها مبالغ أخرى مقابل كل هجمة سايبير، تقوم بها ضد جهة معينة، تحددتها الإمارات.

ونقلت الصحيفة عن مصدر أمني إسرائيلي بارز سابق، قوله إن "ل(إسرائيل) مصالح كبيرة لدى الإمارات، وللعلاقات معها أهمية استراتيجية تجعلها تغض النظر عما تقوم به شركة دارك ماتير".

كما أشار لعمل شركات أمنية إسرائيلية في الخارج، وتجنيد خريجي وحدات الاستخبارات الإسرائيلية للعمل معها، محذرة من أن "معلومات ثمينة من شأنها أن تصل لدول أجنبية ليست كلها عاشقة للصهيونية".

ونقلت الصحيفة، عن مصادر أجنبية قولها، إن الإمارات دفعت للشركة الإسرائيلية "إن إس أو"، نحو 100 مليون دولار، عدا مبالغ باهظة أخرى دفعتها الإمارات لشركات "سايبير" أخرى لقاءات خدمات متنوعة.

وتابعت: "رغم المبالغ الفلكية رفضت الشركة الإسرائيلية اختراق هواتف لسؤولين إسرائيليين وأمريكيين، لكن الإمارات قررت الاستقلال والتحول لدولة عظمى في مجال السايبير".

وحسب "يديעות أحرونوت"، فإن هذه الشركة الإماراتية تتعقب مواطنين إماراتيين وأجانب منهم أمريكيون، وبالطبع معارضي النظام الحاكم.

ولفتت الصحيفة، نقلا عن مصادر متنوعة، إلى أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مطلعة على ما يجري، لكنها امتنعت عن اعتقال هؤلاء الجنود والضباط العاملين بوحدات تجسس مع دول أجنبية، مرجحة أن السبب ليس قضائيا فحسب.

وأضافت المصادر، أن السلطات الإسرائيلية لم تقم باعتقالهم، لأنه "ليس واضحاً أنهم انتهكوا القانون الإسرائيلي"، مرجحة أن السبب الحقيقي هو العلاقات الواسعة السرية بين (إسرائيل) والإمارات".

كما نقلت "يديعوت أحرونوت"، عن مصدر أمني إسرائيلي بارز سابق قوله، إن "لـ(إسرائيل) مصالح جمة لدى الإمارات، وللعلاقات معها أهمية استراتيجية تجعلها تغض النظر عما تقوم به شركة دارك ماتير".

وتأسست "دارك ماتير"، في 2014، على يد قسم تجميع المعلومات التكنولوجية التابعة لحكومة الإمارات، التي تمويل هذه الشركة، وتحصل على معلومات كثيرة منها، ومكاتبها المركزية قائمة في أبوظبي.